اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

وقائع (طاولة المدى المستديرة)

موازنة العراق الفدرالية لعام ٢٠٠٧

القسم الرابع

وتواصلاً مع مفردات جلسة الطاولة الخاصة بموازنة ٢٠٠٧، وبعد ان قدم الباحث الاقتصادي مكي محمد ردام تعقيبه على ورقتي عمل كل من الدكتور ماجد الصوري الخبير الاقتصادي في البنك المركزي العراقي والدكتور ابراهيم الورد التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد قدمت الدكتورة هناء عبد الحسين الطائي التدريسية في كلية الادارة والاقتصاد ذاته تعقيباً ثانياً على ورقتي العمل جاء فيه.

يبدو من خلال النظرة الشمولية الفاحصة لفقرات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧ و بعد الاطلاع و بشكل تفصيلي على مكوناتها الاساسية المتمثلة بالانفاق العام و الايرادات العامة نورد الملاحظات التالية :-

عدم مراعاة مبدأ الشفافية و الاعلان عن فقرات الموازنة سواء فيما يتعلق بالايرادات والنفقات العامة بشقيها الجاري و الاستثماري بشكل تفصيلي وواضح لدى المواطن العراقي بحيث يكون على معرفة ودراية كاملة بحجم المبالغ المدورة مثلا عن موازنة عام ٢٠٠٦ و حجم المشاريع الاستثمارية و المبالغ المرصدة اليها و التي لم تنفذ بفعل تأثير الاوضاع الامنية او تأخر التعاقد مع الجهات المعنية او لأسباب اخرى، بالاضافة الى ضرورة الرقابة على الأداء من حيث الكفاءة و الفاعلية و الرقابة على الانفاق لكل فقرة من فقرات الموازنة المعدة لعام ٢٠٠٧ و ان تتولى هذه المهمة هيئة النزاهة بأعتبارها جهة مستقلة و كذلك ديوان الرقابة المالية و تقديم موازنات تفصيلية من قبل الوزارات و الاقاليم و المحافظات عن طبيعة العمل وآلية التنفيذ و كفاءة الاداء لكل منهم من اجل الكشف عن حالات فساد الجهاز الاداري ووضع شرط جزائي لكل محافظة او وزارة كأن يكون لغاية ١-٧-٢٠٠٧ و في حالة عدم صرف المبالغ المالية المرصدة للمشاريع المتعلقة بالمحافظة او لتنفيذ نشاطات معينة او التلكؤ في عملية التنفيذ يتم سحب المبالغ منها بموجب ضوابط تعتمد لاجراء المناقلة مع توافر المرونة اللازمة للتصرف في التخصيصات المالية و التعامل و المستجدات و التغيرات السريعة و المفاجئة التي قد تحصل في النشاط الاقتصادي دون اخر او محافظة دون اخرى .

كما يلاحظ على الموازنة تحديد مقدار الايرادات العامة بشكل اساسي على عوائد الصادرات النفطية و تم تصميمها على اساس حجم الايرادات المتوقع الحصول عليها في حالة كون سعر البرميل الواحد من النفط الخام المصدر الى السوق العالمية (٥٠) دولاراً و لو افترضنا حصل انخفاض او تراجع دون مستوى هذا السعر سوف ينعكس بمستوى سلبي على مجمل الانشطة الاقتصادية و التخصيصات المالية الفعلية المرصدة على مستوى الوزارات والاقاليم والمحافظات و عليه لابد ان لا تعتمد الدولة بشكل اساسي على عوائد الصادرات المتأتية من القطاع النفطي باعتباره القطاع القائد في الاقتصاد الوطني انما ضرورة الاعتماد على حجم الايرادات غير النفطية من خلال تفعيل الجهاز الضريبي في تحصيل الايرادات الضريبية و معالجة التهرب الضريبي و الرشوة والمحسوبية دون التركيز فقط على ضريبة اعادة الاعمار وضريبة الدخل و الموظفين .

و الملاحظ ايضا ان الدولة اهتمت بشكل كبير بموضوع الاستقرار الامني و الذي يشكل احد التحديات لنجاح برنامج اعادة الاعمار و تخفيف غاياته بحيث بلغ حجم المبالغ المرصده للامن و الداخلية و الدفاع ٧,٣٠ مليار دولار في حين ما لدخصص .لاغراض .الاستثمار هو ٥٠ مليار دولار كما استهدفت الموازنة تخفيف الاصلاحات الاقتصادية التي تشمل العديد من القطاعات الاقتصادية و ركزت بشكل اساسي على القطاع النفطي والخدمي و اعادة تعمير وتطوير البنى الارتكازية. كما نرى مساهمة القطاع النفطي تشكل بحدود ٧٠٪ من مكونات الناتج المحلي الاجمالي و مساهمة قطاع الخدمات تشكل ٢٢٪ في حين مساهمة القطاع .الصناعي ١,٦٠ ٪ و مساهمة القطاع الزراعي ٦,٥٠٪ . لذا يجب ان تهتم الدولة بتمنية القطاعات الانتاجية (الزراعي و الصناعي) بأعتبارها قوة دافعة للنمو الاقتصادي و ان تسهم في سد حاجة السوق المحلية من السلع الزراعية والانتاجية دون الاعتماد بشكل رئيسي على حجم ما تستورده الدولة او القطاع الخاص في ظل سياسة الانفتاح على العالم الخارجي . مع ضرورة التاكيد على اقامة المشاريع الضخمة الاستراتيجية في استيعاب اعداد متزايدة من قوة العمل وتسهم في معالجة مشكلة البطالة . دون ترك الامور معتمدة بشكل اساسي على دور القطاع الخاص وابقاء دور الدولة بمثابة دور توجيهي في اطار ما يسمى بالرأسمالية الموجهة .

و لكن هنالك حقائق مهمة حول القطاع الخاص في العراق منها ما يتعلق بضعف القدرات التنظيمية و التمويلية اذ لا تشكل ممتلكاته بالعملة الصعبة الا نسبة قليلة من الثروة القومية . كما يعاني من هجرة رؤوس الاموال الى خارج القطر بسبب سوء الاوضاع الامنية في الداخل و ان البعض من العاملين في القطاع الصناعي الخاص قد تحولوا لاسباب عديدة الى القطاع التجاري و الخدمي و يعملون بعقلية التجار و الربح السريع و الآني .

برغم ذلك يلاحظ وفق موازنة عام ٢٠٠٧ تم ترك الامر للقطاع الخاص للتحكم بأسعار المشتقات النفطية الأخرى باستثناء استيراد النفط الابيض والابقاء على مسألة الدعم لهذا النوع من المشتقات النفطية و تم تخصيص (٣٠٠) مليون دولار . و هذا الامر سوف يترك اثارا كبيرة على المواطنين من اصحاب الدخول المحدودة و الذين يضطرون الى شراء المشتقات النفطية بالرغم من ارتفاع اسعارها في ظل سيادة ما يسمى بالسوق السوداء، وارتفاع الضغوط التضخمية بنسبة ٧٥ ٪ ما يؤدي الى تآكل القوة الشرائية للمواطن العراقي .

اما بخصوص الغاء الدعم لبعض من فقرات البطاقة التموينية و الذي يشكل عبئاً على موازنة الدولة لعام ٢٠٠٦ بحيث بلغ .الدعم (٨,٩) من الانفاق العام فيلاحظ ضمن موازنة عام ٢٠٠٧ تقليص مفردات البطاقة التموينية و الاعتماد على بعض المواد الاساسية للمستهلك و تخفيض التخصيصات بما لا يقل عن ١٥ ٪ بالرغم من كون مفردات البطاقة التموينية تعتبر بمثابة صمام آمان بالنسبة للمواطن العراقي . وبشكل خاص لفئات المجتمع المتضررة .

و فيما يتعلق باستمرار تنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية و التي تشمل بحدود مليوني عائلة من العوائل العراقية الفقيرة تخصص دفعات نقدية لهم بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧ و السؤال الذي يطرح هنا . لماذا تستمر الدولة بدعم العاطلين عن العمل من دون ان تعمل على اقامة الصناعات و المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور مهم في تنويع مصادر و انشطة الاقتصاد الوطني من خارج القطاع النفطي و امتصاص البطالة و معالجة هذه المشكلة المزمنة .

كما يلاحظ على موازنة عام ٢٠٠٧ فأنها تقوم على فسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة وامكانية دخولها الى الاقتصاد العراقي و توجيه هذا النوع من الاستثمارات الى القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية بالذات في مجال القطاع النفطي من اجل استغلال طاقات الحقول النفطية الحالية والجديدة . يمكن القول في ظل هذه المرحلة الحاسمة من التحولات السياسية و الاقتصادية نرى بان حيوية الاستثمار الاجنبي للاقتصاد العراقي يمكن ان تجدي نفعا من خلال و جود استراتيجية واضحة يحدد بموجبها آلية تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق و ماهي الضوابط والشروط مع ضرورة بناء بنية استثمارية ملائمة و اصلاح الجانب التنظيمي و المؤسسي مثل التشريع و الشفافية و السياسات الاقتصادية الكلية الواضحة بالذات في المجال المالي و النقدي . و رفع القيود الادارية في التعاملات التنظيمية و التعاقدية امام حركة الاستثمارات و توفير اجواء الاطمئنان السياسي التي تتسم بالاستقرارية الدائمة مع التأكيد على مسالة الموازنة بشكل دائمي بين المنافع و التكاليف لاي تدفق استثماري الى الداخل من اجل تجاوز الضرار على العمالة والاستهلاك و ميزان المدفوعات و غيرها من المؤشرات الاقتصادية الاخرى.

وبعد ختام الدكتورة هناء الطائي لتعقيبها تم الاعلان عن بدء مرحلة المناقشات وكان اول المشاركين:

الاستاذ مناف الصائغ الباحث الاقتصادي في المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي حيث قال: في البدء احب ان اقدم شكري واعتزازي العالي لجريدة المدى وبالذات الى الاستاذ حسام الساموك لمنحها جميع الحضور بما فيهم انا هذه الفرصة الطيبة للالتقاء في هذا الملتقى والتعبير عن ارائنا الاقتصادية التي تخص بلدنا بما فيها موضوع الموازنة، لا اريد ان اطيل عليكم لكي نستفيد من الوقت انا لدي مسألتان احب ان اتطرق اليهما المسألة الاولى سبق ان طرحتها على الاخوة الموجودين هنا، الاستاذ باسم والاستاذ عبد الحسن الشمري، وتحدثنا فيها اكثر من مرة في هذا الموضوع حتى اكون واضحا ودقيقاً نحن في هذا اليوم نجتمع في الطاولة المستديرة للمدى وهذه الطاولة لنا الشرف دائما في حضورها لانها طاولة متميزة ولانها تهتم بطرح الحلول لما يعانيه البلد من مشكلات اقتصادية او ما يواجه من تحديات في موضوع الاقتصاد فهناك ايضا مؤتمرات تقيمها المراكز الاقتصادية المتخصصة هذه المراكز ايضا حاولت ان كان في داخل البلد اوفي خارجه ان تقدم بعض رؤى للمشاكل التي يعاني منها البلد وكيفية الحلول لهذه الرؤى هذا كله جهد متميز يقدمه الاخوة المتخصصون في الجانب الاقتصادي والاقتصاديون ولكن دائما انا اؤكد على هذه النقطة ويعرفون الاخوة الاساتذة الافاضل الاستاذ باسم والاستاذ عبد الحسن متحدثين في هذا الموضوع والدكتور ابراهيم طرحت عليه هذه المسالة او هذه الفكرة بأن ننشئ ما يسمى البرلمان الاقتصادي هذا البرلمان ليس الغاية منه ان يكون دوره سياسياً الغاية الاساسية منه هو كل ما يدار من احاديث تتعلق بالفعاليات الاقتصادية وضرورة ان تكون سليمة وتستجيب لمصالح المواطن، هذا البرلمان يكون له الدور في اللقاء مع اعلى المستويات في الدولة ابتداءً برئيس الوزراء الى الوزراء والى البرلمان التي هي الجهات الاساسية في البلد، انتم كما تعلمون اخواني الاعزاء هناك مشكلة نعاني منها الى هذه اللحظة بالرغم من التغير السياسي الذي حصل في البلد هذه المشكلة أننا مازلنا نتحدث بالديمقراطية وكيفية التعامل بالشفافية وبالوضوح ولكن الدولة مازالت بنفس المنظار السابق في تعاطيها مع الامور مثل ما ذكر الدكتور ماجد والاستاذ حسام والدكتور ابراهيم والدكتورة هناء والاخوة الآخرون وانا متأكد ان كل واحد منكم عنده هذه القناعة بأن الموازنة عندما بنيت وعندما طرحت الشريحة الاكبر من المواطنين ليس لها علم بها وبالتالي غامضة ومبهمة في الكثير من تفاصيلها ولكي نكون مؤثرين في القرار السياسي فيما يخدم العملية الاقتصادية لا نجلس هنا ونعبر عن اراء و بالتالي تذهب هذه الاراء بعد انتهاء الندوات والمؤتمرات ولايكون لها صدى مؤثر في الحكومة، اتمنى من هذا المنبر منبر المدى الذي يشرفنا جميعا ان نكون متواصلين من خلاله ان اطرح هذه الفكرة في تأسيس البرلمان الاقتصادي والمنتدى الاقتصادي الذي يكون على صلة وثيقة مع الحكومة لتثبيت الرأي الاقتصادي لكل المتخصصين في الشأن الاقتصادي ان كان القطاع الخاص او القطاع الزراعي او القطاع الصناعي او اساتذة الجامعات وحتى الباحثين لان كل رأي لم يأت اعتباطا انما اتى نتيجة رؤية معينة لزاوية معينة مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي هذا بالنسبة للجانب الاول اما الجانب الثاني تفضل الاساتذة وطرحوا الكثير من التفاصيل انا قبل أيام كتبت مقالة في جريدة الصباح وضحت فيها مسألة تعظيم الموارد فنحن مقتنعون بأن قطاع النفط هو المهيمن على ايرادت العراق ولكن في هذه الفترة بالرغم من الظرف الامني الذي نعاني منه اتمنى لون الدولة تفكر بتعظيم موارد الزراعة والصناعة وتشغيل القطاع الخاص من خلال المشاريع الصغيرة، هناك مكان للدعم ممكن اخصصه للرعاية الاجتماعية ومثلما ذكر الدكتور ابراهيم ممكن ان اجعل مجموعة من الناس المعتمدة على الدولة كليا في قوتها اليومي ان اعطيهم مبالغ زهيدة ممكن من خلالها ان اكون مشاريع وهذه المشاريع مثلما تفضلوا الاخوة الاساتذة ممكن ان تسبب عاملين او ثلاثة ولكن هي تشكل عاملاً مهماً في طريق القضاء على البطالة، مسألة التضخم واحتساب الدينار ورفع قيمة الدينار ليست مسألة قانون وكأنما رجعنا الى وقت صدام حسين عندما قال اني استطيع ان ارجع الدينار العراقي بقرار سياسي هذا غير ممكن نحن اليوم اقتصاديون نتعامل بمعطيات الاقتصاد معطيات الاقتصاد تقول لا يوجد لديك قطاع صناعي لايوجد لديك نشاط خاص لايوجد لديك مصارف قادرة على تفعيل عميلة الموارد وفتح الائتمانات وغيرها من الامور الاخرى حتى تستطيع ان تعظم مواردك انت كيف ترفع قيمة الدينار وتبيعه بالبنك المركزي بهذه القيمة وبعد ذلك كيف تستطيع ان تسيطر على هذه النسبة مثلما تفضل الاخوة سعر البرميل متغير يمكن ان ينزل وممكن ان يصعد نحن كيف لنا ان نحافظ على قيمة الدينار وامور اخرى كثيرة انا اشكر جريدة المدى على اتاحة الفرصة واشكركم على سماع هذا التفصيل الذي قدمته واتمنى من كل قلبي ان تكون اجتماعاتنا هذه ذات اثر وتأثير في القرار السياسي اكثر مما نجلس هنا ونتكلم لأن همنا مشترك و اعتقد اننا كلنا نتفق مع كل ما طرح هنا نحن ايضا نريد ان نؤثر في القرار السياسي بالاتجاه الذي يخدم العملية الاقتصادية وتنشيط القطاع الخاص نحو اداء افضل شكرا جزيلا.

في الهم الاقتصادي

حول فكرة البرلمان الاقتصادي

حسام الساموك

نعتز (في اسرة المدى المستديرة) أن التجاذبات التي تتحقق أجواؤها،غالبا ما تتبلور مشاريع طموحة جديرة بأن تعتمد وتنضج لتحتل موقعها في الساحة الاقتصادية لتعطي اكلها بما يبلور تدعيما فاعلا لمواجهة أزماتنا المتفاقمة والارباكات المتواصلة بفعل الركود الجامح لكل حقول الدورة الاقتصادية.

في هذا السبيل الخصب،كانت الفكرة التي طرحها الباحث الاقتصادي مناف الصايغ من المركز العراقي للتطوير الاقتصادي،حين اقترح أن يجري العمل بارساء تقليد مكمل للمنابر المعنية بالشأن الاقتصادي، ومنها طاولة المدى المستديرة،في الدعوة الى تأسيس برلمان اقتصادي يضم فريقا كبيرا من المعنيين بالشؤون الاقتصادية بشتى اهتماماتهم وقناعاتهم وتخصصاتهم،يكون مرجعاوجهازا ساندا فكريا ومهنيا واستشاريا لكل الأجهزة والمؤسسات الحكومية وحتى الشركات ومنظمات المجتمع المدني، فيما أعقبه السيد باسم جميل أنطوان نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين الذي أثنى على الفكرة وعدها بالغة الأهمية،ليكون الحقل الاقتصادي محورا رئيسا،بل أساسيا لاهتمامات الأجهزة السياسية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني،فضلا عن فرضه كأداة ضغط تجسد ارادة البلد ومصالحه أولا والمنطق السليم علميا ومهنيا ضمن الأداء الاقتصادي ثانيا .

واذ نؤكد أهمية مثل هذه الفكرة وابرازها كوعاء جدير بتدعيم تجاذباتنا في الطاولة المستديرة، وغيرها من المنابر السائرة على نهجها، نتطلع الى مؤسساتنا الأكاديمية ومراكز البحث العلمي وحتى منظمات المجتمع المدني المعنية بالشأن لاقتصادي، بأن تعزز مجهوداتها وتتفاعل مع المنابر الاقتصادية لانضاج الفكرة وابرازها في كل سوح التحاور والتجاذب، ليكون لأدائها صدى فاعل في المنتديات والمؤسسات وحتى قبة البرلمان.حين تكون قراءتها المنصفة والمتخصصة لكل التداولات والاجراءات والتشريعات المعنية بالدورة الاقتصادية مشورة منصفة للواقع القائم وصوتا معبرا عن ضمير المجتمع العراقي وما يعبر عن مصالحه الوطنية ومتطلبات استنهاض طاقاته الاناجية بشتى حقولها وطاقاتها .

بهذا التصور الطموح لبرلمان اقتصادي مجسد لسلامة الاداء المهني والتقني، ومتلائم مع المصالح الوطنية المشروعة، نكون قد أشرنا بفاعلية لما يجدر بمؤسساتنا الاقتصادية وتوجهاتها المتنوعة أن تؤديه لاستعادة كل برامجنا التنموية وتطلعاتنا في اعادة الاعمار واستئناف مسيرة العطاء والابداع والتواصل..

أسعار المشتقات النفطية باقية على حالها حتى شهر نيسان

بغداد/ وكالات

قال الدكتور حسين الشهرستاني وزير النفط إن أسعار المشتقات النفطية باقية على حالها حتى شهر نيسان المقبل الذي من المحتمل أن يشهد ارتفاعا في أسعار المشتقات.

وأوضح الدكتور الشهرستاني في تصريح لوكالة أنباء (أصوات العراق) المستقلة أنه وبسبب رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية فان الاسعار الحالية باقية على حالها حتى شهر نيسان المقبل الذي من المحتمل ان يشهد ارتفاعا في اسعار تلك المشتقات.

وأشار إلى أن سبب ازمة المشتقات النفطية التي يشهدها العراق حاليا ، خاصة في البنزين، يعود إلى القصف المستمر الذي تتعرض له مستودعات الوزارة في اليوسيفية.

من جانبه ، قال الناطق الاعلامي باسم وزارة النفط عاصم جهاد إن عملية رفع الاسعار بالنسبة للمشتقات النفطية متعلقة بالمباحثات التي سيجريها العراق مع صندوق النقد الدولي.

وأضاف "تبقى النتائج مرهونة بالمباحثات التي سيجريها الوفد مع صندوق النقد الدولي" مشيرا إلى أن " هناك فكرة برفع الدعم الحكومي للمشتقات لهذا العام والبالغ اكثر من مليوني دولار شهريا ، كما كان هناك خطة لمزج السعرين (سعر المستورد والمحلي)بحيث لايتجاوز سعر لتر البنزين عن ما بين ٤٠٠ إلى ٤٥٠ دينارا للتر الواحد."

ويصل سعر لتر البنزين حاليا إلى ٣٥٠ دينارا.

واكد جهاد على"بقاء سعر النفط الابيض كما هو عليه الان والبالغ ٧٥٠٠ دينار لكل ١٠٠ لتر مع استمرار الدعم الحكومي له من خلال تخصيص اكثر من ٣٠٠ مليون دولار لدعم هذه المادة الحيوية بسبب حاجة المواطنين الملحة له."

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليوميالحادي و الخمسين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعا دينار/دولار	١٢٩٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢٩٠
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٩٩,٢٣٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٩٩,٢٣٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	١,٠٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات(١٢٩٠) دينار /حوالات .

ب-سعر البيع النقدي (١٣٠٣) دينار /دولار .

ج-سعر الشراء النقدي (١٣٠١) دينار /دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٤,٩١٥,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٨٤,٣٢٠,٠٠٠)دولار.

بنك بيبلوس يشارك في مجال الاستثمار بأربيل

دهوك/ وكالات

ذكر مصدر مسؤول في فرع بنك بيبلوس اللبناني بأربيل إن البنك يعتزم أن تكون له مساهمات إقتصادية في مجال الاستثمار ومنح القروض للمستثمرين في كردستان.

وقالت عاطرة عبد القادر مديرة فرع البنك اللبنانى في أربيل لوكالة أنباء (أصوات العراق) المستقلة إن البنك ، الذي يمتلك فروعا في العديد من دول العالم، سيكون له مساهمات إقتصادية في مجال الاستثمار ومنح القروض للمستثمرين من خلال فرعه في أربيل.وأضافت أنه سيتم افتتاح فرع البنك في أربيل خلال الشهرين القادمين وأنه يجري حاليا بتدريب ملاكات محلية من إقليم كردستان في بيروت من أجل تأهيلهم لإدارة العمل المصرفي في أربيل.

وأشارت إلى أنه من المؤمل أن يفتح البنك فرعا آخر له في مدينة السليمانية في وقت لاحق من هذا العام موضحة أنه تم الاتفاق مع حكومة الإقليم على جميع الإجراءات الرسمية بهذا الشأن.